

صوت الاتحاد البرلماني العربي

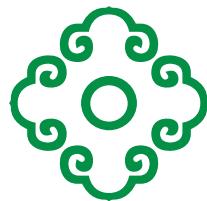
البرلمان

نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



المحتويات

- ◀ أنشطة الرئاسة صفحة 03
- ◀ لنا كلمة صفحة 05
- ◀ المرصد البرلماني صفحة 06
- ◀ فلسطين صفحة 14
- ◀ المرأة والبرلمان صفحة 16



البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي
نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي
مكلف بإدارة العلاقات البرلمانية



الادارة:

بيروت - لبنان
منطقة المرفأ - شارع المعرض
الرمز البريدي 2011-8403
هاتف 00961 1 985960/1-2



www.arabipu.org





أنشطة الرئاسة



أصدر معالي الرئيس المهندي عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 10 نيسان / أبريل 2020، يرحب بإعلان التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة وقف إطلاق النار الشامل لمدة أسبوعين قابلة للتمديد في الجمهورية اليمنية الشقيقة.

(التنمية ص 06)

أصدر معالي الرئيس المهندي عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 16 نيسان / أبريل 2020، يدين المحاولة الإرهابية لاستهداف المدنيين الآمنين في القاهرة - عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة.

(التنمية ص 08)

أصدر معالي الرئيس المهندي عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 16 نيسان / أبريل 2020، لمؤازرة الأسرى الفلسطينيين والمطالبة بإطلاق سراحهم في يوم الأسير الفلسطيني.

(التنمية ص 10)

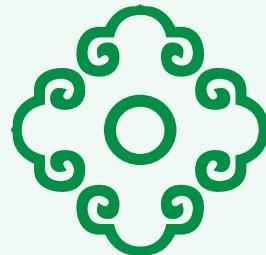
أصدر معالي الرئيس المهندي عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 22 نيسان / أبريل 2020، يدين مواصلة سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقرصنة الأراضي الفلسطينية - فلسطين العربية المحتلة.

(التنمية ص 12)





لنا الكلمة



بِقَلْمِنْ: فَايْزِ الشَّوابِكَةُ
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



يَمْرُ عَالَمُونَا الْعَرَبِيُّ، مُثْلِه كَمُثْلِ بَقِيَّةِ دُولَةِ الْعَالَمِ، فِي كَارَثَةٍ وَبَائِيَّةٍ تَتَمَثَّلُ فِي وَبَاءِ كَوْفِيدٍ - 19 (كُورُونَا). وَهَذَا يُرْتَبِّ تَبعَاتٍ اقْتَصَادِيَّةٍ وَصَحِيَّةٍ عَلَى كَافَّةِ الدُّولِ، وَالتَّعَاوُنِ الْوَثِيقِ بَيْنَ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلًا، وَمِنْ ثُمَّ مَعَ مُخْتَلِفِ دُولِ الْعَالَمِ ثَانِيًّا. يُشَكِّلُ السَّبِيلُ الْوَحِيدُ مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ مِنْ أَثْارِ هَذَا الْوَبَاءِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاَقْتَصَادِيَّةِ وَالصَّحِيَّةِ.

أَمَلْنَا كَبِيرًا فِي أَنْ تَتوَحَّدَ جَهُودُ الْعَالَمِ مِنْ أَجْلِ القَضَاءِ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، الَّذِي غَيَّرَ مَا اعْتَادَتْ عَلَيْهِ الْبَشَرِيَّةُ، وَصَوَّلَ إِلَى مَجَمِعٍ دُولِيٍّ مَتَّعَاوِنٍ، يَهْدِي إِلَى تَحْقِيقِ الرَّحَاءِ فِي سَائِرِ أَرْجَاءِ الْأَرْضِ.

وَاللَّهُ وَلِيُ التَّوْفِيقُ



المرصد البرلماني

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد يرحب بإعلان التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة وقف إطلاق النار الشامل لمدة أسبوعين قابلة للتمديد في الجمهورية اليمنية الشقيقة

يمثل إعلان وقف إطلاق النار الشامل في اليمن لمدة أسبوعين قابلة للتمديد، بدءاً من يوم الخميس الواقع في 9 نيسان / أبريل 2020، بادرة إيجابية وبناءة. تعكس مبدأ تغليب المصلحة العربية العامة على المصالح القطرية أو الشخصية الضيقة، فضلاً عن الغايات والأبعاد الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، ومواجهة انتشار فيروس كورونا القاتل، وتهيئة الظروف المواتية لتفعيل السُّبل الدبلوماسية، والتوصل إلى حل سياسي شامل وعادل للأزمة في اليمن الشقيق.

وفي ضوء هذه المبادرة الوعائية والمحصيفة، فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإن ينظر بعين الاهتمام إلى دراسة الحالة العامة والأوضاع الراهنة لأمتنا العربية، والسعى لتضافر الجهود والمساعي على مختلف المستويات بغية مواجهة المخاطر والصراعات التي تهدد أمن الأمتين العربية والإسلامية واستقرارهما.

وإذ يثمن عالياً روح الحوار والتفاهم والوفاق، والاضطلاع بالمسؤوليات الوطنية والإنسانية في مواجهة مختلف أنواع التحديات، لا سيما تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي يستهدف البشر جمِيعاً على اختلاف ألوانهم ومعتقداتهم ومشاربهم.

وإذ يشيد، بجميع الجهود العربية والإسلامية والدولية، التي تسعى لتصويب المسار الإنساني لما فيه خير شعوب الأرض واستقرارها وازدهارها، بعيداً عن الخلافات والاقتتال والصراع بلا طائل، مشدداً على أن الأشقاء اليمنيين يواجهون اليوم أوضاعاً إنسانية واقتصادية صعبة للغاية، قد تهيئ أرضية خصبة لانتشار هذا الوباء القاتل.

وإذ يعي، أن هذا الإعلان يعد أول انفراج كبير منذ توقيع اتفاقية ستوكهولم بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2018، بين الأطراف المحلية والدولية المعنية بحرب اليمن، لوقف إطلاق النار، وحقن الدماء وإخراج المنطقة من دوامة العنف والاقتتال التي تستنزف شعوبها وخیراتها.



فإن الاتحاد البرلماني العربي.

يرحب ويبارك، بهذه الخطوة الإيجابية البناءة على طريق بناء الثقة وفتح باب الحوار على مصراعيه بين الأطراف المتنازعة، بهدف تلبية طموحات الشعب اليمني وتطلعاته ببلغ غد أكثر أمناً وتقديماً وازدهاراً، بعيداً عن مأسى وويلات الحرب والأمراض والمجاعات.

ويدعوا، جميع الأطراف إلى ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار واحترام الهدنة، وإمعان صوت العقل والضمير بغية العمل بجدية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، والحلوله دون تفشي فيروس كورونا المستجد بين أفراد الشعب اليمني، الذين يتطلعون للخروج من أتون الحرب وتبعاتها الدمرة، وهذا ما أشرنا إليه في بيان الاتحاد السابق والذي أكدنا فيه على ضرورة توحيد المجهد العربي، في الوقوف صفاً واحداً لمواجهة وباء فيروس كورونا المستجد.

ويثمن عالياً، جميع أشكال الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية الشقيقة، عبر خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، لتوفير مختلف أشكال الدعم الإنساني، بما في ذلك المستلزمات الطبية والاحتياجات المناسبة لكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في الجمهورية اليمنية، مشدداً على الحاجة الملحّة للتكاتف والتعاضد في هذا الوقت العصيب، حباً بالله وإكراماً للإنسان.

ويطالب الاتحاد البرلماني العربي، جميع الأطراف اليمنية الفاعلة، العمل معًا للاستفادة من وقف إطلاق النار، لإرساء أسس الحوار البناء والمثمّر، بغية نزع فتيل التوتر، واتخاذ إجراءات إنسانية واقتصادية تمهد الطريق لبناء الثقة ودعم المسار السياسي، الذي سيهيئ السُّبُل للتوصل إلى حل شامل وعادل يرضي جميع الأطراف، ويدفع بالشعب اليمني الشقيق قدماً إلى الأمام، لتجاوز المصاعب الاقتصادية والحياتية وغيرها، وتوفير كل ما يخدم مصلحة اليمن الشقيق وسيادته واستقراره.

بيروت 10 نيسان / أبريل 2020

عن

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد يدين المحاولة الإرهابية لاستهداف المدنيين الآمنين في القاهرة - عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة

بالغ الاستنكار والإدانة، تلقى الاتحاد البرلماني العربي نبأ محاولة القيام بعمل إرهابي آثم حاول منفذوه التكفيريين القيام به في القاهرة - عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة، واحباطه من قبل أجهزة الأمن المصرية الكفؤة، مساء يوم الثلاثاء الواقع في 14 نيسان / أبريل 2020، والذي أسفر عن استشهاد ضابط في قوى الأمن الوطني المصري، وإصابة ضابط آخر، وفرد من عناصر الشرطة.

ومع استمرار محاولات التنظيمات الإرهابية التكفيرية، للنهوض مجدداً ونشر فكرها الظلامي الدموي، القائم على نسف أسس الأمن، وزعزعة الاستقرار، ودب الرعب في قلوب الآمنين المطمئنين، ناهيك عن غایاتهم الدنيئة لزرع الفتنة وتكرير البغض والعداء بين أفراد الشعب الواحد، غير أبهين بما تتعرض له الإنسانية جموعاً من وباء يهدد الجميع بدون استثناء.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،

وإذ يعبر عن رفضه المطلق وال دائم لمجتمع أشكال ومظاهر العنف والتطرف والإرهاب، الذي يستهدف البلدان الآمنة والشعوب المطمئنة، بغية دفعها للوقوع في براثن العنف والخوف والتشريد.

وإذ يطالب، جميع بلدان الأمة العربية والإسلامية والعالم أجمع، بوجوب التصدي بقوة لتحديات الإرهاب وفكره الظلامي العابر للحدود والقارات، وذلك من خلال زيادة التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي بين مختلف الجهات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية، لتطويق الإرهاب واقتلاعه من جذوره.

وإذ يجدد، دعمه الثابت وتصامنه الراسخ مع جمهورية مصر العربية، في كل ما تبذله من جهود حثيثة لضرب الإرهاب ومحاربة فكره الظلامي الإجرامي، مشدداً على الحاجة الملحّة لاتخاذ إجراءات متواصلة لمنع تمويل الإرهاب، بأي طريقة كانت، مباشرة أو غير مباشرة.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،

يستنكر ويدين، بأشد وأقسى العبارات هذه المحاولة الإرهابية الإجرامية، الفاشلة، بحمد الله، وبقطة وشجاعة قوى الأمن المصرية، التي تصدى بكل كفاءة واقتدار لهذه الجموعة التكفيرية الغادرة، وأحبطت هجومها الآثم، والتزامن مع عيد الفصح المجيد في ربوع مصر العروبة، وأشغال كافة الجهات الرسمية لوضع حد لانتشار الوباء القاتل (الكورونا)، وحماية مواطناتها من مخاطر هذا الوباء.



ويؤكّد، جازماً أن جمهورية مصر الشقيقة قادرة على دحر الإرهاب وقواته التكفيرية الظلامية، وتحقيق التقدم والرفاه المنشود لشعبها العربي، مشيداً بجهوزية الأجهزة الأمنية المصرية العالية، في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وإفشال هذا الهجوم الغادر والقضاء على منفذيه التكفيريين الحاقدين، الذين كانوا مدججين بأسلحة وذخائر، لاستخدامها في تنفيذ عملياتهم الإرهابية الإجرامية خلال احتفال أقباط مصر بعيد القيامة.

ويشدد، على أن فاعلية محاربة الإرهاب وأدواته الخبيثة، أيّاً كانت، داخلية محلية أم خارجية دولية، لن يزيد تأثيرها إلا بتضافر جهود أبناء الوطن الواحد، للإبلاغ عن أي حرك إرهابي مشبوه، يسعى رعايه المارقين إلى إيجاد تربة خصبة لأفكارهم وعقيدتهم الظلامية الشيطانية، فضلاً عن التعاون الإقليمي بين مختلف الأجهزة المختصة بغية الكشف عن الخلايا الإرهابية، وسحقها في مكانها.

ويتوجه الأخاد البرلماني العربي، إلى جمهورية مصر الشقيقة، رئيساً وقيادة وشعباً، بصدق وأحر مشاعر العزاء ولأسرة وأهالي الشهيد، ويدعو الله عز وجل أن يلهمهم الصبر والسلوان على مصابهم الجلل، ويتمنى الشفاء العاجل لجميع الجرحى والمصابين.

بيروت 16 نيسان / أبريل 2020

عن

الأخاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد لمؤازرة الأسرى الفلسطينيين والمطالبة بإطلاق سراحهم في يوم الأسير الفلسطيني

تزامن ذكرى يوم الأسير الفلسطيني هذا العام في السابع عشر من نيسان، مع انتشار وباء قاتل يهدّد حياة البشر ووجودهم في جميع أرجاء البلاد العربية والأجنبية. حيث تتكاثف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمحاربة فيروس كورونا المستجد، والحدّ من انتشاره. وفي هذا السياق الإنساني الذي يجب أن يلقي الضوء على المعاناة المستمرة للأسرى الفلسطينيين ومخاطر تفشي وباء كورونا، داخل أقسام وغرف الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي. فإن الاتحاد البرلماني العربي.

وإذ يستذكر، ما نصت عليه اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، لا سيما المواد 89، 90، 91، التي تنص على حق الأسير بالحصول على الغذاء الكافي والرعاية الطبية الالزمة، مشدداً على فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي يرفض اتخاذ الإجراءات الوقائية وإجراء الفحوصات الطبية للحد من تفشي هذا الوباء الخطير داخل السجون.

وإذ يدعو، جميع الأمم وأحرار العالم لإعلان التضامن الحقيقي الفعال، وإيصال صوت ومعاناة الأسرى الفلسطينيين عبر جميع الوسائل والمنصات الإعلامية المتاحة، ليبقى صوتهم مسموعاً، وصورتهم حاضرة في أذهاننا كنقاوس يذكّرنا بظلم الإنسان للإنسان، طمعاً بتحقيق مزيد من المكاسب والأطماع الزائدة البائدة.

وإذ يعي، أن العدو الإسرائيلي يسعى بطغيانه وجبروته إلى الاستفادة من المخاطر المهاكرة لانتشار هذا الفيروس، وتدعيعاته الخطيرة على الفلسطينيين عموماً، والأسرى خصوصاً، من أجل بلوغ غاياته الدينية ومحو أثر كل ما يمت بصلة لفلسطين العربية أو للأخوة الفلسطينيين الصامدين.

وإذ يعبر عن قلقه الشديد بشأن مصير الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، عقب تسجيل إصابات بفيروس كورونا في صفوف السجانين والمحققين الإسرائيليين.

فإن الاتحاد البرلماني العربي.

يجدد مطالبه، بتكييف الجهود البرلمانية والسياسية العربية وال محلية والدولية للإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، في سجون الاحتلال الإسرائيلي كالالتزام قانوني، دولي وإنساني، وكشرط لاستئناف مفاوضات الحل النهائي والتوصل لتسوية عادلة و شاملة.

ويناشد، الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية، التدخل فوراً، وتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية، لحماية الأسرى في سجون الاحتلال، والإفراج عنهم، خاصة المرضى والمسنين والنساء والأطفال، ناهيك عن الحاجة الملحة لتوفير التدابير الالزمة لمنع انتشار الوباء بين صفوفهم.



ويذعنوا، الأسرة الدولية ومجلس الأمن الدولي، لتشكيل لجنة دولية محايدة تعain الأسرى وتتابع أوضاعهم الصحية، فهذا الفيروس الفتاك لا يميز بين عربي فلسطيني وإسرائيلي مستعمر، وسيطال الجميع إذا استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمارساتها الوحشية للإنسانية، التي تنتهي جميع الأعراف والقوانين الدولية والشرعية السماوية منذ عام 1948.

ويعرب، عن تضامنه ودعمه الكامل القضية الأسرى الفلسطينيين، الذين يواجهون الجلاد الإسرائيلي بصبر وإيمان وأمل يتجدد مع فجر كل يوم، ليقولوا للعالم أجمع إن الحق الفلسطيني سيعود لا محالة إلى أصحابه الشرعيين مهما طال الزمن وأياً كانت المصاعب والمحن، مؤكداً أن رغبة الأسير الفلسطيني بالحياة متتجذرة في تربة المسجد الأقصى وقدسيّة القضية الفلسطينية منذ الأزل.

ويتوجه الاتحاد البرلماني العربي، للشعب العربي الفلسطيني الشقيق بأسماى آيات الحب والتضامن، مؤكداً أن مقاومة المحتل الغاشم حق كفلته جميع الأعراف والقوانين الدولية، وأن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهمجية الوحشية الرامية لقتل الأسير الفلسطيني، معنوياً ونفسياً وجسدياً، ستواجهه الفشل والزوال والاندثار أمام صمود أبناء فلسطين العربية، والتي تشكل بوصلة الأمة العربية والإسلامية.

عن

الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 16 نيسان / أبريل 2020

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد يدين مواصلة سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقرصنة الأراضي الفلسطينية - فلسطين العربية المحتلة

يبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ماضية في غيبها وحقدها وخديها الصارخ للمجتمع الدولي وقراراته. عبر إمعانها في ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، ناهيك عن جرائم المستوطنين المرتقة بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، والتعدى على المسجد الأقصى واقتحامه وتدميره، وإحرق المساجد في الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي، وتعذيب الأسرى وحرمانهم من أدنى وأبسط حقوقهم، وطرد الفلسطينيين من بيوتهم وسلب ممتلكاتهم وتهجيرهم عمداً وفجراً، وما كان كل ذلك ليحصل لو أن العالم الديمقراطي الحر ادعاءً، وقف موقفاً صادقاً داعماً للحق والضمير الإنساني ومبادئ القانون الدولي.

وفي ظل تشكيل حكومة مزعومة جديدة أشد قمعاً وعنجهية جاه حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأشد رغبةً لفرض وقائع سريعة، وقرارات جائرة، تفضي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وطمس معالمها التاريخية، وتهيئة الأرضية القانونية الاستعمارية لمزيد من التوسيع وقضم الأراضي العربية، في الضفة الغربية وغور الأردن وشمال البحر الميت وغيرها، فإن الاتحاد البرلماني العربي،

وإذ يستذكر، قرارات مجلس الأمن الدولي 2334 و452 و465 و471 و476، التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية جملة وتفصيلاً، فضلاً عن انتهاك “إسرائيل”， بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لجميع أسس ومبادئ القانون الدولي، ومبادئ حقوق الإنسان وميناقي الأمم المتحدة.

وإذ يشجب ويدين، ما صرّح به وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، يوم الأربعاء 22 نيسان / أبريل 2020، حول أحقيّة سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ قرار بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية، مشدداً على أن أي قرار استفزازي غير محسوب النتائج، سيشعل المنطقة بأكملها، وسيدفعها إلى مزيد من الفوضى وسفك الدماء.

وإذ يعي، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي أدمنت القتل والتروع والتهريب والتهجير وسرقة الأراضي الفلسطينية بغير وجه حق، تستغل انشغال العالم بمواجهة وباء كورونا القاتل، للمضي قدماً بخططاتها الاستعمارية الاستيطانية التهويدية، وتطبيق بنود ما يسمى بـ“صفقة القرن” المنشورة، وكأنها بمنأى عن الدمار والهلاك، غير آبهين بأن الوباء يهدّد البشرية جموعاً دون استثناء.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،

يستنكر ويدين، بأشد وأقسى العبارات هذا القرار العدوانى الاستفزازي، مؤكداً أن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بخرقها وانتهاكها لقرارات الشرعية الدولية والإجماع الدولي، إنما يبدد أي فرصة لإحلال السلام في



المنطقة العربية، وينسف مبدأ حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وينذر بمزيد من الاحتقان والتوتر والفوضى والاجرام إلى غياب المجهول، في الوقت الذي يحتاج العالم إلى وقفه تأمين وإعادة نظر بكلّ ما يجري إزاء القضايا المختلفة.

ويجدد تأكيده، على أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية الكامل، للسياسات والقرارات الإسرائيلية العدوانية، قد أفقدها مصداقيتها كراعٍ محابٍ ونزيهٍ للسلام وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، مشدداً على أن الشعوب العربية النابضة بالعزّ والكرامة، لن تقبل بأية حلول سياسية لا تفضي إلى تحقيق ثوابت الشعب الفلسطيني المتمثلة بإقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194.

يناشد ويدعو، قادة العالم وبرلماناته أجمع وآليات وأجهزة المجتمع الدولي والإقليمية، لإدانة ورفض هذا القرار الإسرائيلي المستهتر، الذي يقضي بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية، ومصادرة أرض تابعة للأوقاف الإسلامية في الحرم الإبراهيمي في الخليل، بغرض قرصنتها وتهويتها، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها ابتداء من شهر تموز/ يوليو المقبل، مؤكداً على ضرورة مارسة الضغوط الكافية على "الكنيست" المزعوم، لإنفاذ شرعيته لتلك السياسات، فضلاً عن اتخاذ ما يلزم لفرض آليات الإلزام الدولية ووضعها موضع التطبيق العملي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بانصياع دولة الاحتلال للمواثيق والقرارات الدولية.

ويناشد الشعب العربي الفلسطيني الشقيق، بكل فصائله وأحزابه السياسية الوطنية، العمل فوراً على إنهاء حالة الانقسام والتشرذم، واستعادة الوحدة الوطنية ورص الصوف، وتنفيذ كافة القرارات الخاصة بإنهاء الالتزامات الفلسطينية السياسية والأمنية والاقتصادية، خاتم الاحتلال، واستئناف الهمم العربية الأصيلة، لمواجهة الوحشية الإسرائيلية، وإفشال القرارات والمخططات الإسرائيلية الآثمة، التي لن تكتف بتمزيق الجسد الفلسطيني الطاهر، بل ستسعى لتحقيق أحالمها الشيطانية لتمزيق الجسد العربي الإسلامي المسيحي.

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أو المساومة أو البيع، مؤكداً أن أي قرار أو إجراء أحادي هدفهتجاوز الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، لا سيما مبادرة السلام العربية التي أصبحت جزءاً من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515، سيصل إلى طريق مسدود، وسيكون مصيره الفشل والاندثار.

بيروت 22 نيسان / أبريل 2020

عن

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



فلسطين

ورقة حول المركز القانوني للأسرى يقدمها المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج للدفاع عن الأسرى

لا يستطيع الأسرى - بسبب سجنهم - اتخاذ أية إجراءات للدفاع عن حقوقهم، لذا فهم يتطلعون إلى عائلاتهم ومحامיהם ومجموعات الدعم الوطنية للقيام بهذه الإجراءات نيابة عنهم.

1- يدعو المؤتمر كافة الأطراف والمنظمات العاملة في الدفاع عن الأسرى إلى تشكيل لجنة دولية للدفاع عن الأسرى وحمايتهم وحقوقهم على المستويين الوطني والدولي.

2- انطلاقاً من المادة رقم (30) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تفرض التزاماً على الدول بعدم الانخراط في أي نشاط أو القيام بأي عمل بهدف إلى تدمير أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، ووفقاً للمادة رقم (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تلزم جميع الدول باحترام كافة حقوق الإنسان والحريات وضمان المعرف بها في هذه المعاهدة لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر، يدعو المؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيات الحالية إلى اتخاذ إجراءات جادة وفورية تجاه انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المنهجية ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

3- انطلاقاً من المادة رقم 1 المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع والتي تلزم احترام وضمان احترام الاتفاقيات في جميع الظروف، يدعو المؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع إلى اتخاذ إجراءات فورية تجاه انتهاكات المنهجية للاحتلال الإسرائيلي ضد القانون الدولي الإنساني.

4- يدعو المؤتمر الحكومة الفلسطينية (دولة فلسطين) إلى اتخاذ إجراءات رسمية للدفاع عن الأسرى وحمايتهم، وتقديم شكوى رسمية عاجلة إلى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات القضائية المحلية ذات الاختصاص العالمي للتحقيق في الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى.

5- على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية ودعایتها، فإن حقوق الأسرى محمية بموجب القانون الدولي وسيشكل المؤتمر لجنة من الخبراء القانونيين لإعداد ومتابعة الإجراءات القانونية حيثما أمكن للدفاع عن حقوق الأسرى في المحاكم المحلية والدولية ضد "إسرائيل" ومسؤوليتها من المتورطين في انتهاك حقوق الأسرى.



6- سيتضمن عمل اللجنة القانونية فريقاً متخصصاً لدراسة قوانين وأحكام الممارسات الإسرائيلية ذات الصلة بالأسرى وظروف سجنهم داخل "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

7- يمكن للجنة القانونية دراسة ومراجعة حالات الأسرى الذين تم إدانتهم بناء على أدلة سرية لم يتم الإفصاح عنها للأسرى أو محامييه قبل المحاكمة، وقد أدين عدد كبير من الأسرى وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة بناء على "أدلة سرية" دون استشارة قانونية مناسبة أو تمثيل بلغة يفهمونها. هذه الحالات هي أمثلة على الظلم الصارخ ويجب مراجعتها. ويعمل محامو المؤتمر على مراجعة تلك القضايا والإبلاغ عنها بغرض إعادة فتحها أمام المحاكم.

8- يدعو المؤتمر إلى توفير الحماية الدولية للأسرى ومحاسبة السلطات الإسرائيلية على إساءة معاملتها لهم ووقف انتهاكات الحد الأدنى من حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي.

9- يطالب المؤتمر بالإفراج الفوري عن حوالي 450 معتقلًا إداريًا مسجونين دون تهمة أو محاكمة، وإن احتجازهم غير قانوني ولا يمكن تبريره لأي سبب من الأسباب، وهؤلاء المعتقلون محتجزون في زنزانات مكتظة، سيؤدي الإفراج عنهم إلى تفادي خطر العدوى وإخلاء مساحة السجن، ونظرًا إلى الوضع الراهن لجائحة كورونا، فإن الدعوة لإطلاق سراحهم عاجلة وضرورية.

ندعو جميع الأطراف للحرك ولتوحيد الجهود لأجل دعم وحماية حقوق الأسرى

المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج
حملة لستم وحدكم كلنا معكم
لمناصرة الأسرى
2020/4/23





المراة والبرلمان

أول دولة عربية تمنح المرأة حق الانتخاب

تنص المادة الثالثة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن: (الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق، والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرّته الشريعة الإسلامية، والشرع السماويّة الأخرى، والتشريعات، والمواثيق النافذة لصالح المرأة، وتعهدت بمعاهدة ذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة: لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء، والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق). ومن الواضح أن المادة تشير إلى المساواة بين الجنسين استناداً إلى الشريعة الإسلامية، إلا أنها تمنح الدولة السلطة لتنظيم تفاصيل المساواة من خلال القوانين، علماً بأن الميثاق العربي لحقوق الإنسان تم إدخاله إلى حيز التنفيذ في الخامس عشر من آذار/ مارس عام 2008¹.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز التنفيذ بستة وخمسين عاماً، نالت أول امرأة عربية حقها في الانتخاب، وكان ذلك في لبنان عام 1952م لتكون أول دولة عربية تمنح المرأة الحق بالانتخاب، ثم التحقت سوريا بلبنان بعد عام، لتعطي المرأة الحق بالانتخاب عام 1953م، بعد ذلك حصلت النساء في مصر، وجزر القمر على حقهن في التصويت عام 1956م، ثم تونس في عام 1959م، وموريتانيا عام 1961م، والجزائر عام 1962م، ثم تبعت الدول العربية في منح المرأة حق الانتخاب، وفي ما يأتي قائمة بعشر دول عربية منحت المرأة حق الانتخاب، مرتبة حسب الأسبقية:

المغرب: 1963م.

ليبيا: 1964م.

السودان: 1964م.

اليمن: 1967م.

الأردن: 1974م.

العراق: 1980م.

جيبوتي: 1986م.

سلطنة عُمان: 1994م.

قطر: 1998م.

الكويت: 2005م.

1- مرفت رشماوي، سارة الكيالي، إسراء صالح (2013). جامعة الدول العربية، حقوق الإنسان، المعايير والآليات. القاهرة: المكتب الإقليمي العربي ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، صفحة 83. بتصرّف.



www.arabipu.org